الأمم المتحدة
التجارة والتنمية
UNCTAD

بيان صحفي

حظر

يُحظر الاستشهاد بمحتويات هذه النشرة الصحفية والتقرير المتصل بها أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم
7 يوليو 2026، الساعة 8:30 بتوقيت غرينتش
(4:30 في نيويورك، 10:30 في جنيف)

UNCTAD/PRESS/PR/2026/005
Original: English

ارتفعت الاستثمارات العالمية بنسبة 6% لتبلغ 1.6 تريليون دولار، غير أن مكاسب التنمية لا تزال متفاوتة

أبرز النقاط

- **ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية بنسبة 6% لتبلغ 1.6 تريليون دولار في عام 2025، منهيةً بذلك عامَين متتاليَين من التراجع.**
- **لا تزال الانتعاشة هشّة وغير متكافئة: ارتفعت التدفقات الواردة إلى الاقتصادات المتقدمة بنسبة 11%، في حين سجّلت الاقتصادات النامية نمواً لا يتجاوز 2%، لتبلغ 901 مليار دولار.**
- **جاء جزء كبير من هذه الزيادة انعكاساً لعدد محدود من المشاريع العملاقة، ولا سيما في مجال البنية التحتية الرقمية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.**
- **استقطبت أكبر 20 اقتصاداً مضيفاً في العالم ما يزيد على 80% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية، فيما استأثرت القطاعات الاستراتيجية بنسبة 44% من إجمالي قيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة، مقارنةً بـ16% في عام 2020.**
- **لا تزال الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثّل مصدراً رئيسياً للتمويل الخارجي للاقتصادات النامية، غير أن أثرها التنموي يتوقف على مدى قدرتها على بناء الطاقة الإنتاجية وفرص العمل والمهارات ونقل التكنولوجيا.**
- **لا تزال آفاق عام 2026 مكتنَفة بالغموض في ظل حالة عدم اليقين بشأن السياسات التجارية، والتوترات الجيوسياسية، والنزاعات ، وارتفاع تكاليف التمويل، والتشرذم الاقتصادي.**

الاتصالات والعلاقات الخارجية في الأونكتاد
marcelo.risi@un.org | +41 76 691 18 74 (واتساب)
http://unctad.org/press | unctadpress@un.org
انضم إلينا! سجل هنا

جنيف، 7 يوليو 2026 - ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية بنسبة 6% لتبلغ 1.6 تريليون دولار في عام 2025، منهيةً بذلك عامَين متتاليَين من التراجع، غير أن الانتعاشة لا تزال محدودة النطاق وهشّة وغير متكافئة، وذلك وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي 2026 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد).

ارتفعت التدفقات الواردة إلى الاقتصادات المتقدمة بنسبة 11%، في حين اكتفت الاقتصادات النامية بنمو لا يتجاوز 2% لتبلغ 901 مليار دولار. وتكشف هذه الأرقام عن انتعاشة لا تتحوّل بصورة متكافئة إلى فرص تنموية. فالمسألة لا تقتصر على حجم رأس المال المتدفق، بل تتعلق أيضاً بوجهته، وما يُسهم في بنائه، ومدى قدرته على توسيع الطاقة الإنتاجية وخلق فرص العمل وتعزيز المهارات ودعم نقل التكنولوجيا.

انتعاشة هشّة ومتمركزة

استقطبت أكبر 20 اقتصاداً مضيفاً في العالم ما يزيد على 80% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية في عام 2025، في تأكيد لاتجاه رئيسي يبرز في جميع أنحاء التقرير: هو أن الاستثمار أصبح يتركّز بشكل متزايد على مستوى الدول والقطاعات والمشاريع.

كما ينبغي قراءة مسار الانتعاشة بتحفّظ؛ إذ لا تُفضي الأرقام الرئيسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة دائماً إلى إنشاء مصانع أو بنية تحتية أو فرص عمل جديدة أو نقل تكنولوجيا فعلي.

استقبلت الاقتصادات النامية ما يزيد على نصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية في عام 2025، غير أن النمو ظل متواضعاً وغير متساوٍ بين الأقاليم. وحافظت آسيا النامية على مكانتها بوصفها أكبر منطقة مستقطِبة للاستثمارات بإجمالي 644 مليار دولار، فيما ارتفعت استثمارات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة 14% لتبلغ 188 مليار دولار، وحصلت أفريقيا على نحو 70 مليار دولار.

ويتجلّى هذا التمركز بشكل لافت في الصناعات المرتبطة بالتكنولوجيا والطاقة والسياسات الصناعية. فقد استأثرت القطاعات الاستراتيجية، كالبنية التحتية للذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات والمعادن الحيوية وتقنيات وخدمات التحوّل في قطاع الطاقة، بنسبة 44% من إجمالي قيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة على مستوى العالم في عام 2025، مقارنةً بـ16% في عام 2020.

وجاء الارتفاع في قيم المشاريع مدفوعاً في المقام الأول بقطاع مراكز البيانات، يليه قطاع النفط والغاز وأشباه الموصلات. في المقابل، سجّلت معظم القطاعات الأخرى تراجعاً، بما فيها الطاقة المتجددة والبنية التحتية والتصنيع، مما يكشف عن ضيق نطاق الانتعاشة.

ولم تستأثر الاقتصادات المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من الاقتصادات متوسطة الدخل إلا بنحو 10% من الاستثمارات في القطاعات الاستراتيجية خلال الفترة 2020–2025، مقارنةً بأكثر من 20% في سائر القطاعات.

بيئة استثمارية أكثر انتقائية

تضطلع الحكومات أيضاً بدور أكثر فاعلية في توجيه تدفقات الاستثمار. ففي عام 2025، اعتمدت الدول 229 إجراءً قياسياً في مجال السياسات الاستثمارية. وإن ظلّ غالبيتها مواتياً للمستثمرين، فإن كثيراً منها صُمِّم لاستقطاب الاستثمارات نحو الصناعات الاستراتيجية، وتعزيز الأولويات الاقتصادية الوطنية، أو التصدي لمخاوف الأمن الاقتصادي.

تحويل الاستثمار إلى مكاسب تنموية

يُفرز المشهد الاستثماري الجديد للدول النامية فرصاً ومخاطر في آنٍ واحد. بمعني أن كثيراً من هذه الدول تواجه خطر التهميش في ظل توجّه الاستثمار نحو كثافة أعلى في استخدام رأس المال والتكنولوجيا، ومشروطيته بدعم سياساتي يصعب على كثير من الاقتصادات النامية مجاراتها بسهولة.

وتُشير أونكتاد إلى أن الدول النامية بحاجة إلى ما هو أبعد من مجرد الترويج للاستثمار لكي تتمكن من المنافسة في هذه البيئة الجديدة. فهي تحتاج إلى نقاط دخول واقعية في سلاسل القيمة المتطورة، وتيسير أفضل للاستثمار، وبنية تحتية موثوقة، ومهارات للقوى العاملة، وتنمية لبيئة الموردين، وأسواق إقليمية تُعزّز جدوى المشاريع. كما سيكون التعاون الدولي ضرورياً لضمان أن تسهم شراكات الاستثمار في تعزيز قدرة المستثمرين على الصمود، وفي الوقت نفسه دعم أولويات التنمية في الاقتصادات المضيفة.

آفاق غامضة

لا تزال آفاق الاستثمار لعام 2026 عسيرة؛ إذ تتواصل ضغوط حالة عدم اليقين في السياسات التجارية والتوترات الجيوسياسية والنزاعات وارتفاع تكاليف التمويل والتشرذم الاقتصادي على قرارات الاستثمار. وفي الوقت نفسه، يُتوقع أن تشتد المنافسة على المشاريع المرتبطة بالقطاعات الاستراتيجية، مع سعي الحكومات إلى تأمين مصادر مستقبلية للنمو وتعزيز ميزتها التكنولوجية.

وستُسهم نتائج هذا التقرير في إثراء النقاشات المرتقبة خلال منتدى الاستثمار العالمي 2026 التابع لأونكتاد، المقرر انعقاده في الدوحة، قطر، في الفترة من 25 إلى 27 أكتوبر. حيث سيناقش ممثلو الحكومات والمستثمرون وشركاء التنمية سبل تحويل مشهد استثماري أكثر انتقائية إلى مكاسب إنمائية أوسع نطاقاً.

لم يعد التساؤل الرئيسي يقتصر على حجم الاستثمارات العابرة للحدود، بل بات السؤال: الي أين تتجه هذه الاستثمارات، وما الذي تبنيه؟ ومن هم المستفيدون منها ؟

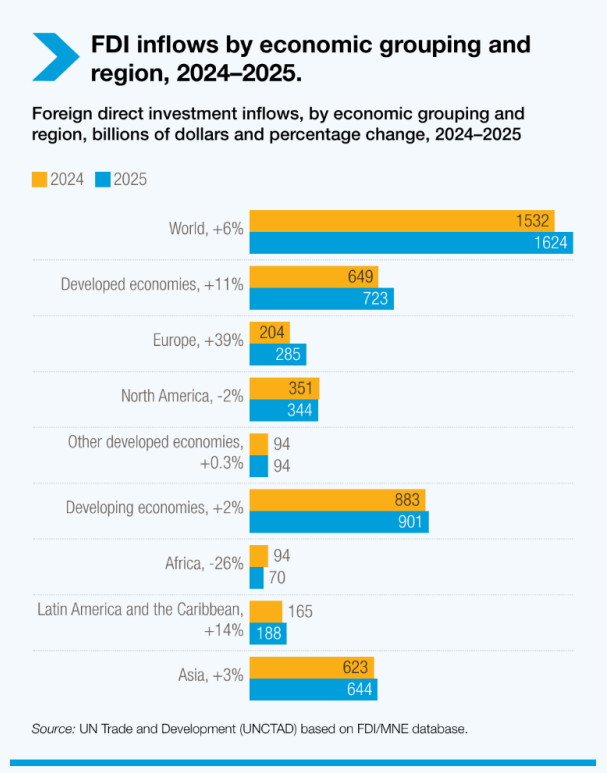

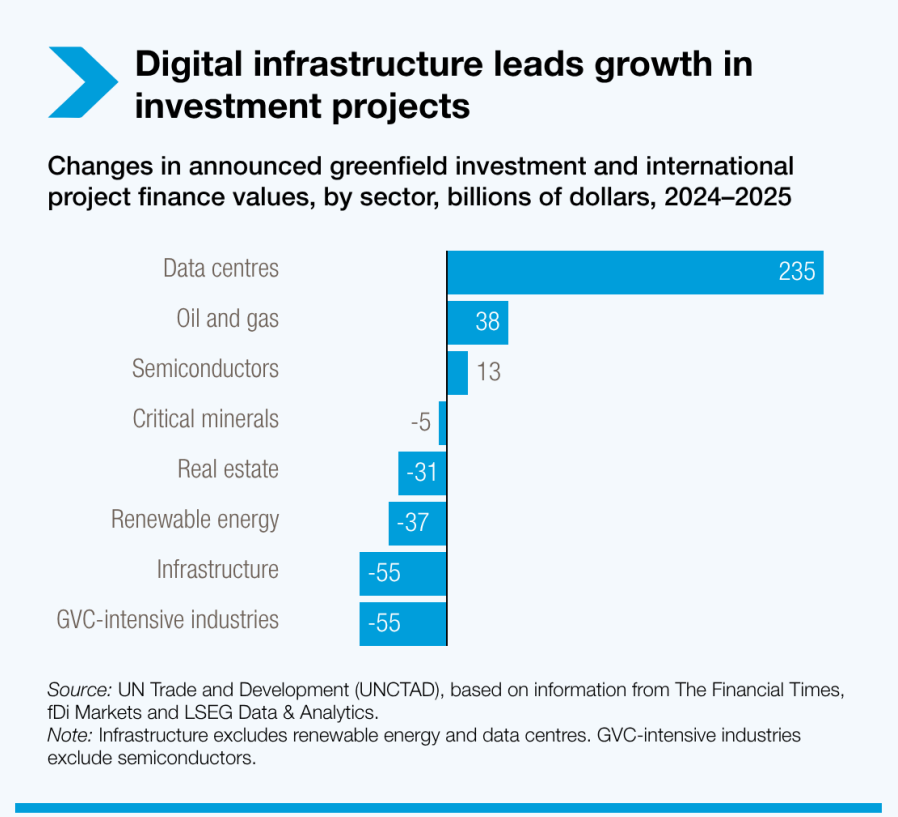

المزيد من تقرير الاستثمار العالمي 2026

- تتصدّر آسيا النامية قائمة تدفقات الاستثمارات بين الأقاليم النامية في ظل تحولات ملموسة في أنماط الاستثمار داخل المنطقة
- تجتذب أفريقيا الاستثمارات في القطاعات الاستراتيجية، لكن التحدي يكمن في تحويلها إلى تنمية صناعية أوسع نطاقاً
- رؤوس أموال أكبر ومشاريع أقل: مفارقة الاستثمار في أمريكا اللاتينية

عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)

أونكتاد هو الهيئة الأممية الرائدة المعنية بالتجارة والتنمية. تأسّس عام 1964، ويدعم 195 دولة عضواً من خلال التحليل المتخصص والمساعدة التقنية، ويضطلع بدور منصة للحوار الحكومي الدولي.

يُعين أونكتاد الدول النامية على توظيف التجارة والتمويل والاستثمار والاقتصاد الرقمي في خدمة التنمية الشاملة والمستدامة.